تربية

ميرنا الشدياق
mirnachidiac@gmail.com

العلوم الاجتماعيّة ليست مجرّد اختصاص جامعي: فهم المجتمع في لحظات التحوّل والأزمات

تشهد المجتمعات المعاصرة والافراد ضمنها، تحولات متسارعة وازمات متشابكة تتطلب ادوات علمية قادرة على الفهم والتحليل والتفسير. في هذا السياق، تبرز العلوم الاجتماعية وتعليمها الأكاديمي في لبنان بوصفها مدخلا معرفيا اساسيا لفهم المجتمعات عموما، والواقع المجتمعي اللبناني المعقد خصوصا، لا سيما انها تعد من اكثر الحقول العلمية قدرة على مقاربة الازمات

لو ركزنا على اهمية العلوم الاجتماعية الراهنة في دراسة الفرد والمجتمع اللبناني، لتبين مدى الحاجة الملحة اليها لفهم ما يعيشه الافراد والمجتمع ككل من اضطرابات طالت مختلف جوانب الحياة اليومية، من تنامي انهيار الثقة بالمؤسسات، الى تغير انماط العلاقات داخل المجتمع المحلي، وصولا الى الازمات الوجودية التي باتت تهدد الكيان اللبناني نفسه في المرحلة الراهنة.

فالعلوم الاجتماعية، لا سيما تدريسها الاكاديمي، هو الذي يتيح قراءة التحولات وتحليل السلوكيات الفردية والجماعية، من خلال ربطها بالبنى التي تحكم المجتمع اللبناني وتؤثر في تشكله واستمراره. فهذه العلوم لا تكتفي بوصف الازمات، بل تسهم في تفسير اسباب تشكلها واستمرارها، بما يجعلها ضرورة علمية ومعرفية لأي مقاربة اصلاحية او سياسات عامة أكثر واقعية وفعالية.

"الامن العام" حاورت عميدة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية البروفسورة مارلين حيدر نجار.

■ ماذا يتضمن اختصاص العلوم الاجتماعية، وما هي مجالات العمل التي يغطيها؟

□ عندما نتحدث عن العلوم الاجتماعية، فنحن نتحدث عن حقول علمية واسعة ترتبط بهذا العلم. في الجامعة اللبنانية، نركز على علم الاجتماع وميادينه، الانثروبولوجيا وميادينها، علم النفس الاجتماعي، الديموغرافيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الاجتماعية. هذه العلوم هي اختصاصات جامعية اساسية لفهم المجتمع والانسان، خصوصا في اوقات التحولات والازمات. اليوم، نحن في أمس الحاجة اليها واكثر حاجة لمتابعة تطوراتها المعرفية، لا سيما في ظل الازمات الاقتصادية والحروب والتسارع التكنولوجي غير المسبوق. اذ لم يعد يكفي ان نصف الحدث فقط، بل يجب ان نفهم اسبابه، وكيف يؤثر في بنية المجتمع، وما هي انعكاساته على الافراد والشعوب، كذلك لوعي تحولات الافراد وتبدلات علاقاتهم، وقيمهم، ومعارفهم ضمن المؤسسات المجتمعية. منذ اكثر من عقد، استجابة لحاجة سوق العمل في لبنان، انتقلنا من الاكتفاء بالمجالات البحثية الى استحداث اختصاصات عصرية اسهمت في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين اداء اليد العاملة المتخصصة. أطلق معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية 6 ماجيسترات مهنية رائدة في لبنان: هندسة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي، سوسيو-انثروبولوجيا المدينة، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، علم الاجتماع وادارة الموارد البشرية، والارشاد والتوجيه النفسي-الاجتماعي. اما سوق العمل، فيشمل بالنسبة الى خريجي الاختصاصات البحثية، العمل كباحثين ومستشارين في المنظمات الدولية والمؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحوث والتعليم، فيما يتسع امام خريجي الماسترات المهنية ليشمل مؤسسات القطاعين العام والخاص، المدارس والمستشفيات والوزارات، اضافة الى العمل الاستشاري في المنظمات الدولية وغير الحكومية والجمعيات والتعاونيات والمشاريع التنموية والبلديات والمراصد.

■ ماذا تدرس العلوم الاجتماعية فعليا؟

□ تؤدي العلوم الاجتماعية ادوارا اساسية في فهم الانسان بوصفه كائنا اجتماعيا فاعلا في انتاج المجتمعات، بما تتضمنه من مؤسسات وعلاقات وثقافات ورموز متنوعة. من هنا، تدرس العلاقات الاجتماعية داخل العائلة والحي والمؤسسات، وكل ما يرتبط بالبنى الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والفنية، اضافة الى التحولات الكبرى كالهجرة والنزوح والفقر والنزاعات والتغيرات الثقافية. كما تشمل مجالاتها المهنية الرصد، وتعزيز مهارات التعامل مع الضغوط المهنية، وتحقيق الرضا الوظيفي وغيرها. فهذه العلوم لا تنظر الى الازمات كأحداث منفصلة، بل كجزء من منظومة مترابطة، وتمتاز بربط التنظير بالواقع، وباعتمادها القياس والاختبار العلمي في مقاربة المجتمع ورصد تحولاته. لذلك، فهي ليست نظرية فقط، بل عبارة عن علوم نظرية وتطبيقية مدمجة تهدف الى قراءة المجتمع والانسان وتحليلهما، وتستخدم في اعداد السياسات العامة، وعمل المنظمات الدولية والانسانية، وفهم النزاعات وادارتها، وتصميم برامج تنموية واقعية. عند الحديث عن ازمة الانهيار الاقتصادي في لبنان عام 2019، قد يركز الاقتصادي على التضخم وارتفاع الاسعار، بينما تتساءل العلوم الاجتماعية عن السياسات التي اوصلت الى الازمة، وكيف انعكست على الافراد والعائلات والطلاب، وكيف غيرت علاقات التضامن داخل الاحياء وزادت الاعتماد على شبكات القرابة بدلا من الدولة. لذلك، لا تعد ازمة المصارف بالنسبة الى الباحثين الاجتماعيين مجرد ازمة مالية، بل ازمة ثقة عميقة بين المواطن والمؤسسات، حيث تفسر كيف تحول السلوك من الادخار الى التخزين في المنازل، ومن الاعتماد على الدولة الى الاعتماد على الشبكات العائلية.

■ خلال هذه الازمة، هل تمت الاستعانة بمتخصصين في العلوم الاجتماعية؟

□ شارك العديد من خريجي العلوم الاجتماعية في اعمال ودراسات ميدانية وتنفيذية مع منظمات دولية وجمعيات محلية، واثبتت البرامج الجديدة، خصوصا المهنية منها، فاعلية هذه الاختصاصات ميدانيا وقدراتها على الاستجابة لفهم التعاطي مع الازمات. لكن الاستعانة بأصحاب الاختصاصات الاجتماعية بقيت محدودة ودون مستوى الطموحات المرجوة، رغم امتلاك خريجي العلوم الاجتماعية ادوات قياسية واحصائية وتحليلية مهمة، عدا عن خبراتهم في التدخل الميداني لفهم المجتمع والمساهمة في معالجة قضاياه وصنع القرار. ما نفتقده في لبنان هو فهم اوسع لطبيعة هذه التخصصات التي لا تزال ينظر اليها كحقول نظريه أكثر منها كتخصصات تدخل اجتماعي. يمكن توضيح ذلك بأمثلة من الواقع اللبناني: فانفجار مرفأ بيروت عام 2020 لم يكن، من منظور الباحث الاجتماعي مجرد كارثة مادية، بل كشف ايضا عن قوة التضامن المجتمعي المحلي في لبنان من خلال اندفاع آلاف الشباب الى التطوع والمساعدة، الامر الذي يؤشر على وجود طاقات مجتمعية كامنة رغم ضعف الدولة. كذلك، فان الهجرة المكثفة للشباب والكفاءات ليست فقط نتيجة البطالة، بل هي تعبير عن فقدان الامل والانتماء، وما يرافق ذلك من تأثيرات على العائلات ومستقبل البنية الاجتماعية في لبنان. من هنا، تستطيع العلوم الاجتماعية المساهمة في فهم الاسباب العميقة للازمات، تصميم سياسات واقعية تتناسب مع المجتمع اللبناني، اعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتعزيز ثقافة المواطنة والعيش المشترك.

عميدة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية البروفسورة مارلين حيدر نجار.

الشباب والهجرة تحديات اجتماعية متفاقمة

■ هل يلقى خريجو هذه الاختصاصات الاجتماعية الاهتمام اللازم في لبنان؟ وهل يتم الاعتماد عليهم أكثر في الدول الاخرى؟

□ هناك فرق جوهري بين لبنان والدول الاخرى لا سيما المتقدمة منها، ليس على مستوى الخريجين، بل في طريقة ادماجهم داخل مؤسسات الدولة. ففي فرنسا والمانيا مثلا، لا ينظر الى خريج العلوم الاجتماعية كمراقب خارجي، بل كشريك في صناعة القرار، يساهم في اعداد السياسات العامة وادارة الازمات، ويتم دمجه داخل الوزارات والبلديات ومراكز التخطيط. اما في لبنان، فغالبا ما تتخذ القرارات في معزل عن هذا النوع من التحليل. في فرنسا مثلا، عندما توضع سياسات للاسكان، يتم الاستعانة بعالم اجتماع لدراسة سلوك السكان وتحليل العلاقات داخل الاحياء، بهدف تفادي انتاج العزلة او التهميش، والتأكد من ان القرار يخدم المجتمع ولا يضره. بينما في لبنان، نادرا ما تتم مراعاة البعد الاجتماعي عند تنفيذ المشاريع العمرانية، ونأسف ان نشعر بأن الاعتماد على هذه الاختصاصات الاجتماعية لا يتم في الغالب الا بطلب من منظمات دولية. لذلك نرى ان نتائج الكثير من المشاريع التشاركية مع مؤسسات الخارج لا تنسجم مع الواقع، وغالبا ما تفشل على المدى المتوسط، ◄

◄ لا البعيد فقط. فعندما يتم استبعاد الفهم الاجتماعي من عملية اتخاذ القرار، تصبح الحلول قصيرة المدى، وتقتصر على المعالجات التقنية فقط.

■ هل تأخذ الوزارات والمؤسسات برأي هؤلاء المتخصصين؟

□ عملنا منذ عام 2016 على تطوير البرامج الاكاديمية واستحداث اختصاصات جديدة، بعد ملاحظة فجوة بين سوق العمل وعدد المتخرجين. فقد اظهرت دراسة ميدانية حاجة السوق الى مهارات تطبيقية واختصاصات نوعية، مما ساهم في تقريب المسافة بين المؤسسات والوزارات والجمعيات من جهة، وبين خريجي العلوم الاجتماعية من جهة اخرى، خصوصا عبر التدريب المهني الذي اتاح لهذه الجهات التعرف عمليا الى قدرات هؤلاء الاختصاصيين. لكن يبقى السؤال الاساسي: ما جدوى تطوير الاختصاصات إذا لم تعمل الدولة بالتوازي على تطوير الوظائف واستحداث اطر تستوعب الخريجين؟ ولابراز اهمية تطوير علومنا الاجتماعية واختصاصاتها، يكفينا اعطاء مثال واقعي عما حدث بعد انفجار مرفأ بيروت، حين تدفقت المساعدات بشكل كبير. كلنا يعرف كيف تم توزيعها بنوع من الفوضى والتفاوت بين المتضررين، اذ حصلت بعض العائلات على مساعدات متعددة فيما حرمت اخرى منها. هنا تتجلى اهمية دور الباحث الاجتماعي وتدخلاته، فهو قادر على اجراء مسح دقيق للفئات الاكثر هشاشة والاكثر فهما لطبيعة العلاقات داخل المجتمع المحلي اللبناني، بما يحد من الهدر ويعزز العدالة الاجتماعية. الاستعانة بخريجي العلوم الاجتماعية داخل الجمعيات والمنظمات الانسانية لا تزال غالبا على المستوى التنفيذي اكثر منها على مستوى التخطيط وصناعة القرار، رغم الحاجة الى اشراكهم في رسم السياسات الاجتماعية وآليات التدخل.

العدالة الاجتماعية تحتاج تخطيطا علميا

فهم الواقع مدخل لصنع السياسات

■ لماذا لا تطرحون فكرة فرض الاستعانة بمتخصصين في العلوم الاجتماعية داخل الجمعيات، عبر قوانين او انظمة ملزمة؟

□ هناك تعاون قائم مع عدد من الوزارات والجمعيات، لا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة الداخلية والبلديات، ومجلس الخدمة المدنية، الا ان هذا التعاون لا يزال في معظمه غير ملزم ضمن اطر قانونية وتنظيمية واضحة. من خلال تجاربنا في الماسترات البحثية والمهنية، سعينا الى بناء شراكات مع وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الارشاد والتوجيه في وزارة التربية، وعُقدت اجتماعات عدة لإدخال هذا الكادر المتخصص الى المؤسسات الرسمية، لكن البيروقراطية والانظمة الادارية لا تزال تعيق الوصول الى نتائج عملية ومستدامة. نحن لا نطالب باشراك المتخصصين في العلوم الاجتماعية على المستوى التنفيذي فقط، بل في التخطيط وصناعة القرار، لأن التحدي لا يقتصر على تصميم البرامج، بل يشمل فهم الفئات المستهدفة وكيفية تفاعلها معها والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيها. عند إطلاق برامج دعم نقدي، غالبا ما تعتمد معايير ادارية بحتة من دون مراعاة العديد من العوامل الاجتماعية المهمة، اذ قد تمتنع بعض العائلات عن التصريح بحاجتها لأسباب مرتبطة بالكرامة او الثقافة الاجتماعية، مما يخلق فجوة بين المستحقين والمستفيدين الفعليين. اثبتت بعض التجارب المحلية ان اشراك الباحثين الاجتماعيين في تنظيم توزيع المساعدات داخل بعض البلديات اللبنانية ساهم في تحقيق قدر اكبر من العدالة، فخفف التوترات وعزز الثقة بين المواطنين والجهات المعنية.

■ ما المطلوب اليوم لتفعيل دور هؤلاء المتخصصين، سواء من السلطات او الجامعات؟

□ المطلوب اليوم ليس تحسينا محدودا، بل تحولا فعليا في النظرة الى العلوم الاجتماعية، من اختصاصات تعتبر هامشية الى ادوات اساسية لفهم المجتمع وادارة الازمات وصنع السياسات العامة. يتحقق هذا التحول على ثلاثة مستويات:

على مستوى الدولة عبر دمج خبراء العلوم الاجتماعية داخل الوزارات والمؤسسات العامة، بحيث تصبح مشاركتهم جزءا من صناعة القرار، لا مجرد مساهمة ظرفية او استشارية، اذ يصعب وضع سياسات تربوية او اجتماعية فعالة من دون دراسات ميدانية وفهم عميق للواقع الاجتماعي.

على مستوى الجامعات من خلال تعزيز الربط بين التعليم والميدان عبر توسيع التدريب العملي والتطبيقات الميدانية، وهو ما بدأنا العمل عليه عبر تطوير برامج أكاديمية وماسترات مهنية تتضمن ابحاثا تطبيقية وتدريبا مباشرا.

على مستوى المنظمات والجمعيات عبر توسيع دور خريجي العلوم الاجتماعية ليشمل التخطيط والتقييم والمشاركة في اعداد البرامج والسياسات، لا التنفيذ فقط. نحن لا نواجه ازمة اقتصادية او ادارية فحسب، بل ازمة مجتمع وثقة وعلاقات اجتماعية. في بلد كلبنان، حيث تتداخل الازمات، لا يمكن اعادة بناء الدولة او المجتمع من دون فهم عميق للبنية الاجتماعية والثقافية. هنا تكمن اهمية العلوم الاجتماعية، لأنها تساعد على فهم الازمات وتحليلها بما يتيح بناء سياسات أكثر عدالة وفعالية واستدامة، بدل الاكتفاء بادارة الازمات من دون حلها.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام